

قرار اللجنة الشعبية العامة
رقم (١٩٣) لسنة ١٩٨٦ م
بانشاء الهيئة العامة لشئون القضاء

اللجنة الشعبية العامة ،

بعد الاطلاع على قانون نظام القضاء الصادر بالقانون رقم (٥١) لسنة ١٩٧٦ م ،
وعلى القانون رقم (٨٧) لسنة ١٩٧١ م بشأن ادارة القضايا ،
وعلى القانون رقم (٤) لسنة ١٩٨١ م بانشاء ادارة المحاماة الشعبية ،
وعلى القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨١ م بشأن نظام المرتبات للعاملين الوطنيين بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ،
وعلى قرار الامانة العامة لمؤتمر الشعب العام رقم (٣) لسنة ١٩٧٩ م بشأن الاختصاصات المسندة للامانة العامة لمؤتمر الشعب العام والتي كانت مقررة لمجلس قيادة الثورة .
وعلى قرار مؤتمر الشعب العام رقم (٥) لسنة ١٩٨٦ م بشأن اعادة تنظيم الامانات ،
وعلى قرار مجلس الوزراء بانشاء المركز الوطنى للبحوث التشريعية والجنائية ،
وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٨٦٧) لسنة ١٩٨٥ م بانشاء معهد القضاء ،
وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٢٩٣) لسنة ١٩٨٥ م بشأن اعادة تنظيم امانة العدل ،

قـرـر

مادة (١)

تنشأ هيئة تسمى (الهيئة العامة لشئون القضاء) تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة ويكون مقرها فى مدينة طرابلس .

مادة (٢)

تختص الهيئة العامة لشئون القضاء دون غيرها بشئون الهيئات والادارات والمرافق التابعة لها وعلى الاخص ما يلى :

- ١ - إنشاء المحاكم والنيابات وغرور ومكاتب الهيئات القضائية الأخرى وتحديد مقارها ودرائر اختصاصها ، والإشراف عليها .
- ٢ - الدفاع عن مصالح الدولة وفراد اصام المحاكم والهيئات القضائية الوطنية والاجنبية .
- ٣ - التفطيش على أعمال الهيئات القضائية .
- ٤ - اجراء الدراسات وابحوث المتعلقة بشنون القضاء والقانون .
- ٥ - تشكيل لجان مراجعه التشريعات بما يتمسي مع الاطروحات النورية الجديدة والأشراك على أعمالها .
- ٦ - ابداء الراى القانونى ومراجعة مشروعات القوانين والدواع والمقود الاداريه والاتفاقيات الدولية .
- ٧ - التحضير لاجتماعات مجلس شنون الهيئات القضائية وتنفيذ قراراته .
- ٨ - النظر فى قرارات الجمعيات العمومية للمحاكم .
- ٩ - تحديد الاعمال النظرية التى يجوز تميين المشتغلين بها فى وظائف قضائية .
- ١٠ - المشاركة فى اللقاءات الدولية والمحلية المتعلقة بمجالات القضاء والقانون .
- ١١ - العمل على رفع مستوى كفاءة العاملين بالهيئة .
- ١٢ - شئون الخبرة القضائية .
- ١٢ - نشر التشريعات والاعلانات فى الجريدة الرسمية ومراجعتها وتبويبها .
- ١٤ - الاختصاصات المتعلقة بالدعاوى أمام الجهات القضائية والتي كانت مسندة لامين اللجنة الشعبية العامة للعدل .

مادة (٣)

أولاً : يتكون الهيكل التنظيمى للهيئة العامة لشئون القضاء من :

- ١ - ادارة التفطيش على الهيئات القضائية .
- ٢ - ادارة القضايا .
- ٣ - ادارة المحاماة الشعبية .
- ٤ - الادارة العامة للقانون .
- ٥ - الادارة العامة للشئون الادارية والمالية .
- ٦ - مكتب لجنة ادارة الهيئة .

ثانيا - يتبع الهيئة العامة لشئون القضاء :

- ١ - المحاكم والنيابات .
- ٢ - مركز البحوث والخبرة القضائية .
- ٣ - معهد القضاء .

مادة (٤)

مع عدم الاخلال بحكم الفقرة الثانية من المادة (١٣) من هذا القرار ، يتولى اختصاصات المجلس الاعلى للهيئات القضائية المنصوص عليها في قانون نظم القضاء ، والتي كانت تمارسها اللجنة الشعبية العامة للعدل مجلس يسمى (مجلس شئون الهيئات القضائية) .

مادة (٥)

يتكون مجلس شئون الهيئات القضائية من :

- ١ - رئيس المحكمة العليا
- ٢ - اقدم رؤساء محاكم الاستئناف
- ٣ - أمين لجنة ادارة الهيئة العامة لشئون القضاء
- ٤ - رئيس ادارة التفتيش على الهيئات القضائية
- ٥ - اقدم رؤساء النيابة العامة
- ٦ - رئيس ادارة القضايا
- ٧ - رئيس ادارة المحاماة الشعبية

مادة (٦)

يتولى اقدم رؤساء محاكم الاستئناف القيام بسهام رئيس المجلس في حالة غيابه أو قيام مانع لديه .

مادة (٧)

يكون للمجلس أمانة يصدر بها قرار من رئيس مجلس شئون الهيئات القضائية وتعمل تحت اشراف لجنة ادارة الهيئة .

مادة (٨)

يضع المجلس الاجراءات التي يسير عليها في مباشرة اختصاصاته .

مادة (٩)

تتكون لجنة ادارة الهيئة من امين وعضوية رؤساء ومديرى الادارات
الآتية :

- ١ - ادارة التفتيش على الهيئات القضائية .
 - ٢ - ادارة القضايا .
 - ٣ - ادارة المحاماة الشعبية .
 - ٤ - الادارة العامة للقانون .
 - ٥ - الادارة العامة للشئون الادارية والمالية .
- ويكون شغل وظيفه امين لجنة الادارة بطريق الندب من بين
اعضاء الهيئات القضائية .

مادة (١٠)

يتولى اقدم اعضاء لجنة ادارة الهيئة القيام بأعمال أمينها فى حالة
غيابه او قيام مانع لديه ، ويجوز للجنة ادارة الهيئة تفويض أمينها فى
بعض اختصاصاتها .

مادة (١١)

تجتمع لجنة ادارة الهيئة بدعوة من أمينها ، ولا يكون انعقادها
صحيا الا اذا حضره اغلبية الاعضاء . وتصدر القرارات بالاغلبية المطلقة
للاعضاء الحاضرين .

مادة (١٢)

تختص لجنة ادارة الهيئة العامة لشئون القضاء بما يلى :

- ١ - انشاء المحاكم والنيابات وفروع ومكاتب الهيئات القضائية
الاخري وتحديد مقارها ودوائر اختصاصها .
- ٢ - الاختصاصات المتعلقة بتعيين وترقية ونقل وندب واعارة
اعضاء الهيئات القضائية والتمى كانت مقررة للجنة الشعبية
العامة للعدل أو لأمينها وذلك دون اخلال باحكام المادة (٤)
من هذا القرار .
- ٣ - تعيين وترقية ونقل وندب واعارة العاملين بالهيئة من غير
اعضاء الهيئات القضائية فى الحدود المقررة بالتشريعات
النافذة .

- ٤ - التحضير لاجتماعات مجلس شئون الهيئات القضائية وتنفيذ قراراته -
- ٥ - وضع لخطط والبرامج التي من شأنها رفع كفاءة العاملين بالهيئة والجهات التي تتبعها .
- ٦ - التنسيق بين اختصاصات ادارات الهيئة .
- ٧ - اصدار الموانح الداخلية للهيئة وكذلك اللوائح المتعلقة بالادارات والمرافق التابعة لها .
- ٨ - اقتراح الميزانية السنوية للهيئة .
- ٩ - النظر في قرارات الجمعيات العمومية للمحاكم .
- ١٠ - تنظيم المشاركة في اللقاءات والندوات الدولية والمحلية المتعلقة بشئون القضاء والقانون .
- ١١ - الاشراف على الهيئات والادارات والمرافق التابعة للهيئة .
- ١٢ - تحديد الاعمال النظرية التي يجوز تعيين المشتغلين بها في وظائف قضائية .
- ١٣ - الاذن بالنشر في الجريدة الرسمية والاشراف على المطبعة .
- ١٤ - الاختصاصات المتعلقة بالدعاوى أمام الجهات القضائية والتي كانت مسندة لامين اللجنة الشعبية العامة للعدل .
- ١٥ - الشئون الاخرى المتعلقة بالهيئات والادارات والمرافق التابعة للهيئة .

مادة (١٣)

تختص ادارة التفتيش على الهيئات القضائية بما يلي :

- ١ - التفتيش على أعمال اعضاء الهيئات القضائية وفقا لاحكام التشريعات النافذة .
- ٢ - مراجعة قرارات الجمعيات العمومية للمحاكم وابداء رأيها فيها قبل عرضها على لجنة ادارة الهيئة .
- ٣ - المسائل الاخرى التي يرى مجلس شئون الهيئات القضائية أو لجنة ادارة الهيئة احوالها اليها لبحثها وابداء الرأي فيها .

مادة (١٤)

تتولى ادارة القضايا وادارة المحاماة الشعبية الاختصاصات المسندة لكل منهما في قانون انشائها .

مادة (١٥)

تخصص الإدارة العامة للقانون بما يلي :

- ١ - مراجعة وصياغة مشروعات القوانين واللوائح .
- ٢ - مراجعة العقود الادارية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية .
- ٣ - ابداء الرأى القانونى فى المسائل التى تعرض عليها من اللجنة الشعبية العامة واللجان الشعبية العامة التوعيه واللجان الشعبية للبلديات وكذلك اللجان الشعبية للهيئات والمؤسسات والمنشآت والشركات العامة .
- ٤ - مراجعة الجريدة الرسمية وتبويبها .
- ٥ - المسائل الاخرى التى تقضى التشريعات باختصاص الادارة بها .

مادة (١٦)

تختص الادارة العامة للشئون الادارية والمالية بما يلي :

- ١ - القيام بالشئون الادارية والمالية للعاملين بالهيئة والجهات التى تتبعها .
- ٢ - ادارة نقود المحاكم والهيئات القضائية الاخرى .
- ٣ - القيام بأعمال المشتريات والمخازن والخدمات الاخرى لتأمين احتياجات الهيئة والجهات التابعة لها .
- ٤ - أعمال التفتيش الادارى والكتابى على موظفى المحاكم والنيابات والهيئات القضائية الاخرى .
- ٥ - الاشراف على المطبعة .
- ٦ - شئون العلاقات العامة .
- ٧ - توزيع الجريدة الرسمية .

مادة (١٧)

يتولى مركز البحوث والخبرة القضائية اجراء البحوث والدراسات المتعلقة بشئون الجريمة والعقاب وأعمال الطب الشرعى والخبرة القضائية .

مادة (١٨)

يتولى معهد القضاء ممارسة الاختصاصات المستدة اليه بمقتضى قرار انشائه .

مادة (١٩)

تكون للهيئة ميزانية خاصة تدرج ضمن الميزانية العامة للدولة ،
ويتولى ديوان المحاسبة مراجعة حساباتها ، ويسرى عليها قانون النظام
المالى للدولة واللوائح الصادرة بمقتضاه .

مادة (٢٠)

يلحق بالهيئة عدد كاف من الموظفين تسرى فى شأنهم أحكام القانون
رقم (٥٥) لسنة ١٩٧٦ م فى شأن الخدمة المدنية والقانون رقم (١٥)
لسنة ١٩٨١ م بشأن نظام المرتبات للعاملين الوطنيين بالجمهورية
العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .

مادة (٢١)

تتبع اللجنة الشعبية المعدل فى البلدية المحاكم والنيابات وفروع
وأقسام ومكاتب الهيئات القضائية الاخرى الواقعة فى دائرة اختصاصها
وذلك من الناحية المالية .

مادة (٢٢)

تتولى اللجنة الشعبية للمعدل فى البلدية التفتيش الادارى والكتابى
على الاعمال الادارية والكتابية لموظفى المحاكم والنيابات وفروع وأقسام
ومكاتب الهيئات القضائية الاخرى الواقعة فى دائرة اختصاصها ، وفقا
للقواعد والاجراءات المقررة فى الخصوص .

مادة (٢٣)

تختص اللجنة الشعبية العامة بما يلى :

١ - التصديق على الاحكام الخاضعة للتصديق واصدار قرارات
العفو عن العقوبة كليا أو جزئيا .

٢ - الندب لوظائف أمين لجنة ادارة الهيئة ورؤساء ادارات
التفتيش على الهيئات القضائية والقضايا والمعامة الشعبية
ومديرى الادارة العامة للقانون والادارة العامة للشئون
الادارية والمالية بالهيئة ومركز البحوث والخبرة القضائية
ومعهد القضاء .

مادة (٢٤)

تنقل تبعية المطبعة التي كانت تتبع أمانة العدل الى الهيئة العامة
لشئون القضاء بكافة ما لها من حقوق وما عليها من التزامات .

مادة (٢٥)

يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القرار .

مادة (٢٦)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

اللجنة الشعبية العامة

صدر في : ٢٧ رجب ١٣٩٥ من وفاة الرسول

الموافق : ٧ ابريل ١٩٨٦ ميلادي